

## روضة الطالبين وعمدة المفتين

كتاب البيع باب ما يصح به البيع البيع مقابلة مال بمال أو نحوه ويعتبر في صحته ثلاثة أمور الأول الصيغة وهي الإيجاب من جهة البائع كقوله بعتهك أو ملكتهك ونحوهما وفي ملكتهك وجه ضعيف والقبول من المشتري كقوله قبلت أو ابتعت أو اشتريت أو تملكته ويجيء في تملكته ذلك الوجه وسواء تقدم قول البائع بعتهك أو قول المشتري اشتريت فيصح البيع في الحالين ولا يشترط اتفاق اللفظين بل لو قال البائع بعتهك أو اشتريت فقال المشتري تملكته أو قال البائع ملكتهك فقال اشتريت صح لأن المعنى واحد فرع المعاطاة ليست بيعة على المذهب وخرج ابن سريج قولاً من الخلاف في مصير الهدي منذوراً بالتقليد أنه يكتفى بها في المحقرات وبه أفتى الروياني وغيره والمحقر كرتل خبز وغيره مما يعتاد فيه المعاطاة وقيل هو ما دون نصاب السرقة فعلى المذهب في حكم المأخوذ بالمعاطاة وجهان أحدهما أنه